مشاركات قُرَّاء سلف

كتاب «الصحيحان في الميزان» للمِيلانِي

عَرْضاً وَنَقْداً

إعداد الدكتور
أحمد جمال أبو سيف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إنَّ الحمدَ لله نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ بالله مِن شرورِ أنفُسِنا، ومِن سيئاتِ أعمالِنا، مَن يهدِه الله فلَا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِلْ فلا هادِيَ له.

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾[النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد:

فإنّ أصدقَ الحديث كتابُ الله، وخيرَ الهدي هديُ محمد ﷺ، وشرَّ الأمور مُحدثاتُها، وكلَّ مُحدَثةٍ بدعة، وكلَّ بدعةٍ ضلالة، وكلَّ ضلالة في النار.

وبعد:

فإنه مما لا ريب فيه ولا شك يعتريه أن الإمامين محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري من أعلام السنة وأئمة الهدى واتفقت كلمة علمائنا السابقين المعاصرين على علو مكانتهما وتفوقهما على أهل عصرهما ومن بعده في علم الرواية ونقد الأحاديث والعلم التام في علل الأحاديث وأحوال رواتها.

وكذلك شأن مصنفيهما «صحيح البخاري» و «صحيح مسلم» فقد وضع الله -جل وعلا- لهما القبول في الأرض واتفقت كلمة الأئمة على تلقي كتابيهما بالقبول والصحة.

ولقد اهتم أهل العلم بهذين الكتابين العظيمين اهتمامًا بالغًا شرحًا وبحثًا

وبيانًا لأحوال رجالهما وكتابة حولهما في شتى الميادين وأقبل أهل العلم عليهما يستفيدون منها ويعبون من معينهما يردون عليها صادين عطشين فلا يصدرون إلا وقد رووا.

وكان ذلك كله شوكةً في حلوق أهل الزيغ والضلال والبدع فأخذوا يطعنون في الصحيحين وفي الإمامين بشتى الطعون ومختلف الشبه وكان من جملة المتكلمين بالطعن واللمز الإمامية الإثني عشرية فانبرى عدد منهم للكلام والطعن في الصحيحين، وما ذلك منهم إلا لما تواتر عنهم وعندهم من طعن وردّ للسنة بمجملها وطعن في أشرف حملتها و رواتها أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ولما في هذه الروايات من هدم لأصول منهجهم وطريقتهم وعقيدتهم.

وألفوا في ذلك الكتب وكتبوا الأبحاث وأقاموا الندوات والمؤتمرات لذلك عاملهم الله بعدله.

وكان من جملة من ألف عندهم في هذا الباب آية الله الميلاني وعنوان كتابه «الصحيحان في الميزان» تعرض فيه للصحيحين بالنقد فأتى فيه بالعجائب.

فأحببت أن أسلك سبيل المدافعين عن الصحيحين الذابين عنهما، فأخذت بقراءة الكتاب وبيان أبرز إشكالات المؤلف فيه.

والله أسأل التوفيق والسداد.

◻ مشكلة الدراسة:

تجيب هذه الدراسة عن عدد من الأسئلة، وهي كالتالي:

١ - هل ترك الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان الإمام البخاري؟

٢- ما حقيقة موقف الإمام الذهلي من الإمام البخاري؟

٣- هل انحرف الإمام البخاري عن آل البيت الكرام؟

٤- هل في الصحيحين أحاديث موضوعة؟

٥- هل يطعن الإمام مسلم في الرجال بغير حجة؟

٦- ما موقف الإمام أبي زرعة الرازي من صحيح الإمام مسلم؟

◻ أهمية الدراسة:

١- في هذه الدراسة إبراز لموقف الإمامية الإثني عشرية من الصحيحين على وجه الخصوص و السنة النبوية الشريفة على وجه العموم.

٢- وتعد هذه الدراسة دراسة توثيقية لكلام الإمامية الإثني عشرية ومنهجهم في نقد الأحاديث والكلام عليها.

٣- وتبين الدراسة مدى علمية هؤلاء الإمامية الإثني عشرية في نقدهم أحاديث الصحيحين ومدى حقدهم على السنة النبوية وأهلها.

٤- ومن أهم الأمور التي توضحها الدراسة الفارق بين انتقاد بعض أهل السنة لأحاديث الصحيحين وانتقاد هؤلاء القوم لها.

◻ منهجية الدراسة:

١- قرأت الكتاب المذكور كاملاً مرات عدة وحاولت تلمس كلامه وفهم طعوناته وشبهه.

٢- استخرجت الشبه والطعون ونظرت فيها.

٣- جمعت نماذج من الأحاديث التي جعلها أمثلة لطعوناته.

٤- رددت على الشبه والطعون وعلى كلامه في الأحاديث النبوية التي ذكرها وتكلم عليها.

٥- وجهت كلام أهل السنة الذين ينقل عنهم ما يؤيد دعواه وانتقاده.

◻ خطة البحث:

قسمت الدراسة إلى تمهيد وستة مباحث وجاءت على النحو التالي:

التمهيد:

المبحث الأول: «الصحيحان في الميزان» تعريف عام.

المطلب الثاني: تعريف عام بالمؤلف.

المطلب الثاني: تعريف عام بالكتاب.

المبحث الثاني: شبهات وطعونات في عدالة الإمام البخاري.

المطلب الأول: ترك الرازيين للإمام البخاري.

المطلب الثاني: كلام محمد بن يحيى الذهلي في الإمام البخاري.
المبحث الثالث: الطعن في البخاري لانحرافِه عن آل البيت بزعمه.
المطلب الأول: كلام ابن دحية الكلبي في انحراف الإمام البخاري عن آل البيت.
المطلب الثاني: موقف الإمام البخاري من حديث الإمام الصادق.
المبحث الرابع: أحاديث باطلة -على زعمه- في« صحيح البخاري».
المطلب الأول: نموذج لأحاديث ردّها لمخالفتها القرآن الكريم.
المطلب الثاني: نموذج لأحاديث ردّها لمخالفتها العقل.
المطلب الثالث: نموذج لأحاديث ردّها لطعنه في سندها.
المطلب الرابع: نموذج لأحاديث ردّها لتنقصها من مكانة علي بن أبي طالب -رضي الله عنه وأرضاه-.
المبحث الخامس: الطعن بعدالة الإمام مسلم وصحيحه.
المطلب الأول: الإمام مسلم يطعن في الرجال بغير حجة.
المطلب الثاني: طعن الإمام أبي زرعة الرازي في صحيح مسلم.
المبحث السادس: أحاديث موضوعه -بزعمه- في صحيح مسلم.
المطلب الأول: نموذج لأحاديث ردّها لتضعيف أهل السنة لها.
المطلب الثاني: نموذج لأحاديث ردّها لأنها وضعت لترفع من شأن أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-.
المطلب الثالث: نموذج لأحاديث ردّها لأنها وضعت -بزعمه- للطعن في أمير المؤمنين علي -رضي الله عنه-.
الخاتمة.

W

التمهيد

إن موقف الإمامية الإثني عشرية من السنة النبوية بالعموم لا يخفى على أهل العلم من أهل السنة والجماعة وقد تكلموا على ذلك في مؤلفاتهم وأبحاثهم ودروسهم ومحاضراتهم بل خصصت مؤلفات للكلام حول هذا الموضوع وفي هذا التمهيد سأطرح مسألتين:

المسألة الأولى: التعريف العام بالإمامية الإثني عشرية الإمامية.

والمسألة الثانية: موقف الإمامية الإثني عشرية من السنة النبوية باختصار.

◻ المسألة الأولى: التعريف العام بالإمامية الإثني عشرية الإمامية[1]:

الإمامية الإثنا عشرية هم تلك الفرقة من المسلمين الذين زعموا أن عليّا هو الأحق في وراثة الخلافة دون الشيخين وعثمان -رضي الله عنهم أجمعين- وقد أطلق عليهم الإمامية؛ لأنهم جعلوا من الإمامة القضية الأساسية التي تشغلهم وسموا بالاثنى عشرية؛ لأنهم قالوا باثنى عشر إمامًا دخل آخرهم السرداب بسامراء على حد زعمهم، كما أنهم القسم المقابل لأهل السنة والجماعة في فكرهم وآرائهم المتميزة، وهم يعملون لنشر مذهبهم ليعم العالم الإسلامي.

◻ التأسيس وأبرز الشخصيات:

الاثنا عشر إمامًا الذين يتخذهم الإمامية أئمة لهم يتسلسلون على النحو التالي:

* علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- الذي يلقبونه بالمرتضى- رابع الخلفاء الراشدين-، وصهر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وقد مات غيلة حينما أقدم الخارجي عبد الرحمن بن ملجم على قتله في مسجد الكوفة في ١٧ رمضان سنة (٤٠هـ).

* الحسن بن علي -رضي الله عنهما- ويلقبونه بالمجتبي (٣-٥٠ هـ).

* الحسين بن علي -رضي الله عنهما- ويلقبون بالشهيد (٤-٦١هـ).

* علي زين العابدين بن الحسين (٣٨- ٩٥هـ) ويلقبونه بالسَّجَّاد.

---

(١) انظر في تفصيل ذلك: القفاري، ناصر بن عبد الله، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، دون دار نشر.
شيبة الحمد، عبد القادر، الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة، الألوكة، الطبعة الرابعة، ١٤٣٣هـ، ص ١٨١ .

* محمد الباقر بن علي زين العابدين (٥٧-١١٤هـ) ويلقبونه بالباقر.
* جعفر الصادق بن محمد الباقر (٨٣- ١٤٨هـ) ويلقبونه بالصادق.
* موسى الكاظم بن جعفر الصادق (١٢٨-١٨٣هـ) ويلقبونه بالكاظم.
* علي الرضا بن موسى الكاظم (١٤٨- ٢٠٣هـ) ويلقبونه بالرضا.
* محمد الجواد بن علي الرضا (١٩٥- ٢٢٠هـ) ويلقبونه بالتقي.
* علي الهادي بن محمد الجواد (٢١٢- ٢٥٤هـ) ويلقبونه بالنقي.
* الحسن العسكري بن علي عبد الهادي (٢٣٢- ٢٦٠هـ) ويلقبونه بالزكي.
* محمد المهدي بن الحسن العسكري (٢٥٦هـ- .....) ويلقبونه بالحجة القائم المنتظر[١].

يزعمون بأن الإمام الثاني عشر قد دخل سردابًا في دار أبيه بسُرّ من رأى ولم يعد، وقد اختلفوا في سِنه وقت اختفائه فقيل أربع سنوات وقيل ثماني سنوات، غير أن معظم الباحثين يذهبون إلى أنه غير موجود أصلاً وأنه من اختراعات الإمامية الإثني عشرية، ويطلقون عليه لقب (المعدوم أو الموهوم).

◘ المسألة الثانية: موقف الإمامية الإثني عشرية من السنة النبوية[٢]:

أما عقيدتهم في السنة فإنهم يعتقدون في السنة أنها عبارة عن قول المعصوم وفعله وتقريره. ويعنون بالمعصوم النبي -صلى الله عليه وسلم- والأئمة الاثنى عشر فإنهم معصومون في نظرهم وأقوالهم حجة ولهذا تراهم يستدلون بها كما يستدلون بكلام النبي- صلى الله عليه وسلم- وربما أكثر وطالع كتبهم المشهورة «كالكافي» و «الاستبصار» تجد مصداق ذلك.

وكان لمعتقدهم في الصحابة أثر واضح في موقفهم من السنة فقد رفضوا قبول أحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- إلا إذا وردت عن طريق الصحابة الذين يزعمون أنهم شيعة كسلمان وأبي ذر ولهذا فإنهم يرفضون الاعتماد على مصادر السنة المعروفة «كالصحيحين» و«السنن» و «المسانيد» ولهم كتب أخرى يعتمدون عليها «كالكافي» للكليني وكتاب «من لا يحضره الفقيه» لابن بابويه و«تهذيب الأحكام» و «الاستبصار» للطوسي. وهذا فرق منهجي يبين

(١) الجهني، مانع بن حماد، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصر، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ص ٥١ – ٥٢ .
(٢) زرزور، عدنان محمد، السنة النبوية وعلومها بين أهل السنة والشيعة الإمامية مدخل ومقارنات، دار الأعلام، الأردن.
=

صعوبة تحقيق دعوى التقارب بين السنة والإمامية الإثني عشرية[١].

(١) عقيدة الشيعة الإمامية في القرآن والسنة والصحابة د. عيسى عبد الله السعدي http://www.saaid.net/doat/essa/6.htm
انظر في تفصيل ما ذكر وتوثيقه دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين للدكتور أحمد محمد جلي (٢٢٦- ٢٤٤).

المبحث الأول
«الصحيحان في الميزان»
- تعريف عام -

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف عام بالمؤلف

المطلب الثاني: تعريف عام بالكتاب

المطلب الأول: تعريف عام بالمؤلف[١].

الاسم: آية الله السيّد علي الحسيني الميلاني.

ولد: في شهر رمضان سنة ١٣٦٧ في النجف الأشرف.

وهو من أُسرةٍ عريقة في العلم والفضيلة.

فوالده: العلاّمة الحجة آية الله السيد نور الدين الميلاني الذي كان إمام الروضة الحسينيّة المقدّسة ومن كبار العلماء بكربلاء، توفي في الرّي بسنة ١٤٢٥ ودفن بقم المقدّسة.

وجدّه: آية الله العظمى السيد محمد هادي الميلاني، الذي كان من كبار مراجع التقليد وأعاظم العلماء، وتوفي سنة ١٣٩٤ بمدينة مشهد المقدسة ودفن في الروضة الرضويّة المطهّرة.

وأُمّه: بنت العلاّمة الحجة المرحوم السيّد حسين الرضوي التبريزي النجفي، المتوفّى سنة ١٣٧٥ بالنجف الأشرف، والمدفون في الصحن الحيدري الشريف.

الميلاني أكمل دراسته في المقدّمات والسّطوح في الحوزة العلمية بكربلاء المقدّسة، فكان أُستاذه في المقدّمات العلاّمة الحجة المجاهد المرحوم السيّد محمّد نجل آية الله السيد مرتضى آل صاحب الرياض الطباطبائي، وقرأ السّطوح على علماء كبار ومدرّسين مشاهير من تلامذة جدّه آية الله العظمى السيد محمد هادي الميلاني، كالشيخ محمّد الشاهرودي والشيخ محمّد حسين المازندراني والشيخ عبد الحسن البيضاني والسيد محسن الجلالي الكشميري، ثمّ هاجر إلى النجف الأشرف للحضور على أساطين الفقه والأُصول فلم يحضر إلاّ قليلاً حتّى اضطرّ إلى مغادرة العراق كسائر العلماء والفضلاء الايرانيين وسائر أبناء الإمامية الإثني عشرية في عهد حكومة حزب البعث الكافر الظالم في سنة ١٣٩٠.

سماحة آية الله السيد علي الحسيني الميلاني فتوجّه إلى إيران بأمرٍ من جدّه المرجع السيّد الميلاني (قدس سره)، فحضر أبحاثه في الحوزة العلميّة بمشهد الامام الرضا (عليه السلام) وكان بخدمته إلى أنْ وافاه الأجل في شهر رجب من عام ١٣٩٤.

ثمّ نزل مدينة قم المقدّسة حيث الحوزة العلميّة الكبرى المزدحمة بأعلام العلماء من أهلها والمهاجرين إليها من النّجف الأشرف على أثر حوادث العراق

(١) هذه الترجمة بحروفها من موقع المؤلف ولا يد للباحث فيها ولا في الألقاب التي وصف بها هو وغيره من الإمامية، انظر: **http://www.al-milani.com/sira.php**

فحضر على:

آية الله العظمى المرجع السيد محمّد رضا الموسوي الكلبايكانى، في الفقه.

وآية الله العظمى المرجع الشيخ حسين الوحيد الخراساني، في الفقه والأُصول.

وآية الله العظمى المرجع السيد محمد الحسيني الروحاني، في الأُصول.

وآية الله العظمى المرجع الميرزا محمّد كاظم التبريزي، في الفقه.

وآية الله العظمى الشيخ مرتضى الحائري، في الفقه.

وقد لازم المرجع السيد الكلبايكاني والمرجع الشيخ الوحيد، وكتب دروسهما في الفقه والأُصول.

وقد طبع في حياة المرجع السيد الكلبايكاني عدّة مجلّدات من تقرير بحوثه بأمرٍ منه، مع تقارير جليلة أشاد فيها بمقامه العلمي.

كما انتشر له كتاب تحقيق الأُصول على ضوء أبحاث المرجع الوحيد الخراساني..

سماحة آية الله السيد علي الحسيني الميلاني هذا، وقد اشتغل منذ وروده الحوزة العلمية بقم بالتدريس والتأليف، فدرّس العشرات من الطّلاب في مختلف المراحل، وكتب العشرات من الكتب في مختلف العلوم.

وهو في الوقت الحاضر يدرّس في مرحلة الخارج في الفقه والأُصول والكلام.

W

المطلب الثاني: تعريف عام بالكتاب

◻ المسألة الأولى: البيانات الأساسية للكتاب.

١- **عنوانه**: «الصحيحان في الميزان».

٢- **مؤلفه**: آية الله علي الحسيني الميلاني.

٣- **الناشر**: مركز الحقائق الإسلامية وطبع في مطبعة شريعته رقم ....

٤- **سنة الطبع**: ١٤٢٧هـ.

٥- **عدد صفحات الكتاب**: ١٥٤ صفحة.

٦- **الهدف من نشره**: الكتاب من سلسلة بحوث للمؤلف تحت عنوان «اعرف الحق تعرف أهله» والهدف منها التعريف بالفكر الإمامي بالبراهين العقلية المتقنة والأدلة النقلية من الكتاب والسنة ودفع شبهات المخالفين -كما يدعي-.

◻ المسألة الثانية: وصف عام للكتاب:

قسّم المؤلف كتابه إلى قسمين تحدث في القسم الأول الذي شغل أغلب الكتاب عن الإمام البخاري وصحيحه بدأ بالكلام على الإمام البخاري وطعن فيه وفي عدالته ثم انتقل إلى صحيحه ليتعرض إلى أربعة وعشرين حديثًا ويطعن فيها بشبه مختلفة وطعونات منقولة.

وأما القسم الثاني فخصصه للطعن في الإمام مسلم وصحيحه فتكلم على الإمام مسلم ثم انتقل ليتكلم على ستة أحاديث زاعمًا أنها أحاديث موضوعة.

هذا وقد ذكر المؤلف في مقدمة كتابه أنه لم يعتمد إلا أقوال كبار الأئمة والحفاظ والمشاهير من أهل السنة.

المبحث الثاني
شبهات وطعونات في عدالة الإمام البخاري

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شبهة ترك أبي زرعة وأبي حاتم للبخاري.

المطلب الثاني: شبهة تكلُّم الذهلي في البخاري.

المطلب الأول: ترك أبي زرعة وأبي حاتم للبخاري

قال المؤلف (ص١١):

«ففي «طبقات السبكي» عن تقي الدين ابن دقيق العيد أنه قال: «أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام» فقال السبكي: قلت: ومن أمثلته قول بعضهم في «البخاري»: تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل اللفظ. فيالله وللمسلمين: أيجوز لأحدٍ أن يقول: البخاري متروك؟ وهو حامل لواء الصناعة ومقدم أهل السنة والجماعة».

ثم ذكر قولاً للإمام الذهبي في «السير» ونقلاً آخرًا من «ميزان الاعتدال».

وبعد ذلك ترجم للإمامين أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين.

وفي هذا الكلام وعليه ملاحظات ومؤاخذات:

١- كان الأولى به أن ينقل كلام ابن أبي حاتم في هذه المسألة وهو الذي سنورده ونعلق عليه بإذن الله -تعالى-.

٢- غريب جدًا أن ينقل عن الإمام السبكي وعن الإمام الذهبي -رحمهما الله- وهما ما ذكرا ما ذكرا، **إلا استنكارًا وردًا** أوما قرأ قول الإمام السبكي: **«فيالله وللمسلمين! أيجوز لأحد أن يقول البخاري متروك؟».**

◻ الرد على هذه الشبهة:

أما الردُّ المجمل فهو من قول الإمام ابن عبد البر -رحمه الله-قال: «الصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته وثبتت في العلم إمامته وبانت ثقته وبالعلم عنايته لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة يصح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب تصديقه فيما قال لبراءته من الغل والحسد والعداوة والمنافسة وسلامته من ذلك كله» [١].

وقال الإمام السبكي: «لا شك أن من تكلم في إمام استقر في الأذهان عظمته وتناقلت الرواة ممادحه فقد جرّ الملام إلى نفسه...» [٢].

---

(١) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، (١٠٩٣/٢) رقم (٢١٢٨).
(٢) السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، قاعدة في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٠ هـ، (ص٥٥).

وأما الردُّ المفصل:

أولاً: فلنقف قليلاً مع كلمة ابن أبي حاتم -رحمه الله- في كتابه «الجرح والتعديل» حيث يقول: «محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبد الله: قدم علينا الري سنة مائتين وخمسين، روى عن عبدان المروزي، وأبي همام الصلت بن محمد والفريابي وابن أبي أويس سمع منه أبي وأبو زرعة ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد ابن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق»[(١)].

وقفات مع هذا الكلام:

١- مما يستفاد من النص السابق أن الإمامين الرازيين قد أخذا عن الإمام البخاري وسمعا منه، ومعلوم ثناؤهما عليه ومدحهما له قبلُ.

٢- أن الإمامين لم يصفا الإمام البخاري بأنه متروك ولكن ذكر ابن أبي حاتم أنهما تركا الحديث عنه.

وفرق كبير بين اللفظين.

فمتروك الحديث طعن في الراوي لا يكاد يندمل، أما ترك الرواية عن راو فلا يقتضي تضعيفه إلا إذا بين السبب وكان وجيها مقنعا.

٣- هذا الترك له سبب وهو إخبار الإمام الذهلي لهما أن الإمام البخاري أظهر القول بأن لفظه بالقرآن مخلوق، وكان الزمن زمن فتنة والكلمة محتملة فتركا الأخذ عنه مع ملاحظة أن حكمهم كله قائم على النقل عن الإمام الذهلي ولم يسمعا من الإمام البخاري مباشرة.

٤- سبب الترك ليس لضعفه في الحديث.

٥- لم يراع الإمامان مكانة البخاري -رحمه الله- وتمسكه بالسنة إذ أن كلام الإمامين الجليلين -رحمهما الله- قائم على مخالفة عقدية نقلت لهم في زمن فتنة عظيمة وكلام الإمام البخاري فيها نُقل نقلاً وفُهم خطأً كما سيتبين معنا في المبحث التالي.

ثانيًا: وقفة مهمة:

قال الإمام السبكي: «ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح: حالُ العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح فربما خالف الجارح المجروح في

(١) ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد، الجرح والتعديل مجلس ودائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٩٥٢م، (١٩١/٧) رقم (١٠٨٦).
=

العقيدة فجرحه لذلك....» [١].

وعلى ما سبق فالأصل عدم قبول كلام الإمامين الرازيين في الإمام البخاري ولذلك لم يلتفت أهل العلم من أهل السنة إلى مثل هذا الجرح في مثل هذا الإمام -رحمه الله- ولم يضر ذلك الإمام البخاري أبدًا.

يقول الإمام الذهبي: «**قلت: إن تركا حديثه أو لم يتركاه البخاري ثقة مأمون محتج به في العالم**» [٢].

W

(١) السبكي، قاعدة في الجرح والتعديل، مرجع سابق، (ص٣٥).
(٢) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة،مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ، (١٦٣/١٢).

المطلب الثاني: تكلم الذهلي في البخاري

قال المؤلف (ص١٦):

«وممن تكلم في البخاري من الأئمة الأعلام: محمد بن يحيى الذهلي فقد قدح فيه وطعن وبدّعه في الدين ومنع من الكتابة عنه والحضور عنده...».

وساق كلامًا للإمام السبكي في «ترجمة البخاري» كما قال.

ونقل عن الحافظ ابن حجر من «هدي الساري» (٤٩٢).

ثم ترجم تكثرًا للإمام محمد بن يحيى الذهلي.

□ الردّ على هذا الكلام:

المسألة الأولى: تلخيص كلام الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» وعنون له: ذكر ما وقع بينه وبين الذهلي في مسألة اللفظ و ما حصل له من المحنة بسبب ذلك وبراءته مما نسب إليه من ذلك[1].

قدم البخاري نيسابور سنة مائتين وخمسين واستقبله الناس خاصتهم وعامتهم وفرحوا بقدومه وكان ممن استقبله الإمام محمد بن يحيى الذهلي وعموم العلماء فنزل البخاري بها وحدث فيها، فأقبل الناس عليه حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى الذهبي وحسده بعض المشايخ في ذلك الوقت وزعموا أن الإمام البخاري يقول لفظي بالقرآن مخلوق فأنكر الإمام البخاري ذلك فسأله الناس مرة أخرى عن ذلك فامتنع عن الجواب حتى كرر عليه السؤال فأجاب بما يعتقده: أن القرآن كلام الله غير مخلوق وأفعال العباد مخلوقة والامتحان بدعة، فشغبوا عليه، فعندها قال الإمام محمد بن يحيى الذهلي:

القرآن كلام الله غير مخلوق **ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع** ولا يجالس ولا يكلم ومن ذهب بعد ذلك إلى محمد بن إسماعيل فاتهموه فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه.

وكان للإمام الذهلي المكانة عند أهل نيسابور فامتنعوا عن الحضور عند الإمام البخاري سوى الإمام مسلم وأحمد بن سلمة النيسابوري. وهذه القصة مشهورة جدًا وفيها إشارات مهمة فيما نحن بصدده.

١- كانت علاقة الإمام البخاري بشيخه الذهلي علاقة وطيدة وقد كان الإمام

(١) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق جماعة من العلماء، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى، المقدمة المسماة «هدى الساري» (ص٤٩٠).

الذهلي فيمن استقبل البخاري عند دخوله نيسابور وحثّ طلاب العلم على الاستفادة منه.

٢-دخلت الغيرة والحسد عند بعض شيوخ نيسابور مع فضلهم ومكانتهم كما حصل للإمام الذهلي إذ انصرف الناس عن مجلسه إلى مجلس الإمام البخاري فوقعت الغيرة منه.

٣- نفى الإمام البخاري عن نفسه هذه التهمة التي وجهت له وأجاب بما يعتقده الحق والصواب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«وكذلك افترى بعض الناس على البخاري الإمام صاحب الصحيح أنه كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق وجعلوه من اللفظية حتى وقع بينه وبين أصحابه مثل محمد بن يحيى الذهلي وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم بسبب ذلك وكان في القضية أهواء وظنون...» [١].

وبعد هذه الوقفة السريعة مع هذه القصة لابد من القول أن الجرح الذي يقع بسبب التنافس والغيرة بين أهل العلم مما لا يجب الالتفات إليه ولا الأخذ به مع حفظ مقام كلا الطرفين من علمائنا الأجلاء -رحمهم الله تعالى- ورحم الله الإمام السبكي إذ يقول:

«وينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض إلا إذا أتى ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك وإلا فاضرب صفحًا عما جرى بينهم فإنك لم تخلق لهذا فاشتغل بما يعنيك ودع ما لا يعنيك ولا يزال طالب العلم عندي نبيلاً حتى يخوض فيما جرى بين السلف الماضين ويقضي لبعضهم على بعض» [٢].

W

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، مجموع الفتاوى، جمع عبدالرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد، المدينة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، (١٢/ ٣٦٤- ٣٦٥).

(٢) السبكي، طبقات الشافعية تحقيق محمود الناحي، وعبدالفتاح الحلو، دار هجر، الطبعة الثنية، ١٤١٣هـ، (٢٧٨/٢).

ولمزيد فائدة انظر مقال: **«وقفات علمية مع الإمام محمد بن يحيى الذهلي»**.

Kulaksalafiyeen.com/vb/showrhameal.php?t=10907

المبحث الثالث
الطعن بانحراف البخاري
عن آل البيت

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كلام ابن دحية الكلبي في انحراف البخاري عن آل البيت.

المطلب الثاني: موقف الإمام البخاري من أحاديث الإمام الصادق.

المطلب الأول

كلام ابن دحية الكلبي في انحراف البخاري عن آل البيت

قال المؤلف (ص١٨):

«وقد كان ما لاقاه البخاري من الإهانة والتضليل من كبار الأئمة كأبي زرعة وأبي حاتم والذهلي وأئمة بخارى جزاء لانحرافه عن أمير المؤمنين وأهل البيت الطاهرين -عليهم السلام- وإزرائه لهم وكتمانه فضائلهم ومناقبهم في دار الدنيا.

الأمر الذي صرح به العلامة ذو النسبين في كتاب «شرح أسماء النبي -صلى الله عليه وسلم-».....

وساق كلامًا لابن دحية قال ابن دحية آخره: أوردة البخاري ناقصًا مبترًا كما ترى وهي عادته في إيراد الأحاديث التي من هذا القبيل وما ذاك إلا لسوء رأيه في التنكب عن هذه السبيل».

□ الرد على هذه الشبهة:

أما الرد المجمل: فهو أنه لا يعرف عن أحد من أهل العلم الثقات المأمونين نسبة الإمام البخاري إلى مثل هذا المذهب الرديء.

بل كان الإمام البخاري -رحمه الله- كسائر أهل السنة والجماعة يعظمون الصحابة والقرابة وآل البيت ولم ينقل عنه خلاف ذلك.

وأمّا الرد المفصل:

أوّلًا: هذا الكلام مخالف لصنيع الإمام البخاري -رحمه الله- في صحيحه فبنظرة سريعة في صحيح الإمام البخاري نجد تحت كتاب «أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم -»[1].

١- باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن -رضي الله عنه -.

٢-باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي -رضي الله عنه-.

٣- باب ذكر العباس بن عبد المطلب -رضي الله عنه-.

---

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢، كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

٤- باب مناقب قرابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومنقبة فاطمة -عليها السلام- بنت النبي -صلى الله عليه وسلم-.

ومرة أخرى:

٥- باب مناقب فاطمة -رضي الله عنها- ، وقال النبي-صلى الله عليه وسلم- : «فاطمة سيدة نساء أهل الجنة».

٦- باب ذكر ابن عباس -رضي الله عنهما-.

٧- باب مناقب الحسن والحسين -رضي الله عنهما-.

ثانيًا: أخرج عدة أحاديث وآثار في آل البيت والوصية بهم،

وأذكر منها أثرًا واحدًا وهو ما قال فيه: «أخبرني عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا خالد حدثنا شعبة عن واقد قال: سمعت أبي يحدث عن ابن عمر عن أبي بكر -رضي الله عنهم- قال: ارقبوا محمدًا -صلى الله عليه وسلم- في أهل بيته»(١).

أقول: فهل يصح بعد هذا أن نثق بكلامه في الطعن بعقيدة إمام من أئمة الحديث كالإمام البخاري بما هو بريء منه كما يشهد بذلك كتابه «الصحيح»؟!

٣- فهل من يخرج الأحاديث المصرحة بفضائل هؤلاء الأئمة الأعلام من آل بيت النبوة منحرف عنهم وطاعن فيهم؟! سبحانك هذا البهتان عظيم!!!

٤- أما كلام أبي الخطاب ابن دحية الكلبي فهو كلام واهٍ مبني على عدم العلم وخالٍ من الحجة.

وابن دحية الكلبي مع شهرته وعلميته إلا أنه:

«كان كثير الوقيعة في العلماء والأئمة فأعرض بعض معاصريه عن كلامه وكذبوه في انتسابه إلى «دحية» وقالوا: إن دحية لم يعقب» (٢).

وهو كذلك «متهم في نقله».

«وقال ابن نقطة: وكان موصوفًا بالمعرفة والفضل إلا أنه كان يدعي أشياء

---

(١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنقبة فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم، رقم (٣٧٥١).

(٢) الزركلي، خير الدين بن محمد، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م، (٤٤/٥).

=

لا حقيقة لها»[١].

W

(١) الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢، (١٨٦/٣) ترجمة رقم (٦٠٧٣). وانظر
ابن حجر، أحمد بن حجر، لسان الميزان، دائر (٣٩٣/٤).

المطلب الثاني

موقف الإمام البخاري من أحاديث الإمام الصادق

قال المؤلف (ص١٧):

«استرابة البخاري في بعض حديث الإمام الصادق!!

ومن أمارات بغض البخاري لأهل بيت النبوة وانحرافه عنهم عدم إخراجه عن الإمام الصادق -عليه السلام- في كتابه بل استرابته في بعض حديثه والعياذ بالله...».

وقال (ص٢٩): «هذا ولا يتوهمن أحدٌ أن تكلم القطان والبخاري واتباعهما في الإمام ليس عن بغض لهم وعناد وإنما هو تحقيق في العلم واحتياط في الدين فإنه توهم فاسدٌ جدًّا..».

□ الرد على هذه الشبهة:

يمكن الرد على هذه الشبهة من عدة وجوه:

الرد المجمل:

يقال في هذه الشبهة وأمثالها: إنه لا يشترط في كل عالم ومؤلف أن يخرج عن كل ثقة، وكذلك لا يكون عدم إخراجه عن أي ثقة بغضًا له أو توهينًا لأمره أو حطًا من قدره.

فقد يكون الراوي ثقةً ولكن حديثه لم يصل المؤلف بإسناد على شرطه، أو يكون الراوي ثقةً لكن حديث غيره أسند وأقوى، أو يكون الراوي ثقة ولم يقع للمؤلف حديثه.

ثم إن الإمام البخاري لم يشترط على نفسه أن يخرج جميع الصحيح أو أن يخرج لجميع الثقات.

فها هو الإمام البخاري لم يخرج للإمام الشافعي شيئًا في «صحيحه» فهل نقول إن البخاري -رحمه الله- يطعن أو يقدح أو يضعف الإمام الشافعي -رحمه الله-؟

لا يقول بهذا عاقل.

نرجع إلى الرد على هذه الشبهة بالرد المفصل:

أوّلًا: كيف نستدل على بغض الإمام البخاري وانحرافه عن آل بيت النبوة -عليهم السلام- بتركه الرواية عن أحدهم كالإمام الصادق.

وهو نفسه أخرج في «صحيحه» أحاديث عددٍ منهم مثل:

١- الإمام علي بن أبي طالب.

٢- فاطمة الزهراء.

٣- الحسن والحسين ابنا علي.

٤- علي بن الحسين بن علي.

٥- محمد الباقر والد جعفر الصادق.

وغيرهم، رضي الله عنهم وأرضاهم.

ثانيًا: أخرج الإمام البخاري -رحمه الله- عن الإمام الصادق في كتابه «الأدب المفرد».

قال -رحمه الله- فيه:

«حدثنا موسى قال: حدثنا وهيب قال: حدثنا جعفر بن أبيه عن جابر قال: كان النبي -صلى الله عليه وسلم - إذا كان جنبًا يصب على رأسه ثلاث حفنات من ماء».

قال الحسن بن محمد: أبا عبد الله إن شعري أكثر من ذاك قال: وضرب على فخذ الحسن فقال: يا ابن أخي كان شعر النبي -صلى الله عليه وسلم- أكثر من شعرك وأطيب» [1].

ثالثًا: آفة روايات الإمام جعفر الصادق من الرواة عنه، فلا تكاد تسلم لنا رواية عنه إلّا وفي طريقها الكذّابون والوضّاعون والمَتروكُون من الرّافضة.

W

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، دارالصديق، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ، (ص٤٣٤) رقم (٩٥٩).
والحسن بن محمد هو ابن محمد بن الحنفية ولد علي -رضى الله عنهم- وجعفر هو جعفر الصادق.

المبحث الرابع
أحاديث باطلة - على زعمه -
في صحيح الإمام البخاري

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: نموذج لأحاديث ردها لمخالفتها القرآن الكريم.

المطلب الثاني: نموذج لأحاديث ردها لمخالفتها العقل.

المطلب الثالث: نموذج لأحاديث ردها لطعن في إسنادها.

المطلب الرابع: نموذج لأحاديث ردها لتنقصها من مكانة علي-رضي الله عنه -.

المطلب الأول

نموذج لأحاديث ردها لمخالفتها للقرآن الكريم

قال المؤلف (ص٦٩):

«ومنها -أي الأحاديث الباطلة- ما أخرجه البخاري وهذه ألفاظه في كتاب «الفرائض»:

«حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة: أن أزواج النبي -صلى الله عليه وسلم- حين توفي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن فقالت عائشة: أليس قد قال رسول الله: لا نورث ما تركناه صدقة».

وقد بين علماؤنا الأعلام في كتبهم المبسوطة أن هذا موضوع أو قد وضعوه لأن يحرموا بضعة رسول الله -صلى الله عليه وآله- مما ترك فراجع كتاب «تشييد المطاعن» وغيره. ويكفي في تكذيبه أن عليًّا -عليه السلام- ردّ عليه في كلام له مع أبي بكر وأثبت مخالفة[1] لكتاب الله».

□ الرد على هذه الشبهة:

هذه شبهة في غاية الوهاء لأمور أهمها:

أن صحيح السنة لا يمكن أبدًا أن يعارض القرآن الكريم فالسنة شارحة للقرآن مبينة مفسرة له.

وسأورد أقوال المفسرين في تفسير هذه الآية الكريمة وكيف فهموها على ضوء الأحاديث النبوية الشريفة؟ ولم يضربوا القرآن بالسنة.

فإليك أبرز الأقوال:

قال الإمامُ ابنُ أبي حاتم في «تفسيره»:

«قوله -تعالى-: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل:١٦].

حدثنا أحمد بن يحيى بن مالك السوسي، ثنا عبد الوهاب بن عطا، عن سعيد، عن قتادة في قوله: وورث سليمان داود ورث نبوته وملكه.

أخبرنا موسى بن هارون الطوسي فيما كتب إليَّ، ثنا الحسين بن محمد

(١) كذا في الكتاب ولعلها مخالفته.

=

المروزي، ثنا شيبان، عن قتادة قوله: وورث سليمان داود قال: ورثه نبوته وملكه، وعلمه»[١].

ويقول الحافظ ابن كثير:

«وقوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ أي: في الملك والنبوة، وليس المراد وراثة المال، إذ لو كان كذلك لم يخص سليمان وحده من بين سائر أولاد داود، فإنه قد كان لداود مائة امرأةٍ. ولكن المراد بذلك وراثة الملك والنبوة؛ فإن الأنبياء لا تورث أموالهم، كما أخبر بذلك رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في قوله: «نحن معشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة»[٢].

يقول الإمام الفخر الرازي:

«قال ابن الأنباري: يقال: ورث فلان علم فلان إذا انفرد به بعد أن كان مشاركًا فيه، وقال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾[النمل:١٦] وكان المعنى انفراده بذلك الأمر بعد أن كان داود مشاركًا له فيه وغالبًا عليه»[٣].

وقال أيضًا:

«**الموضع الرابع**: من تخصيصات هذه الآية ما هو مذهب أكثر المجتهدين أن الأنبياء -عليهم السلام- لا يورثون، **والإمامية الإثني عشرية خالفوا فيه**.

روي أن فاطمة -عليها السلام- لما طلبت الميراث ومنعوها منه، احتجوا بقوله -عليه الصلاة والسلام-: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة» فعند هذا احتجت فاطمة -عليها السلام- بعموم قوله: للذكر مثل حظ الأنثيين.

وكأنها أشارت إلى أن عموم القرآن لا يجوز تخصيصه بخبر الواحد، ثم إن الإمامية الإثني عشرية قالوا: بتقدير أن يجوز تخصيص: عموم القرآن بخبر الواحد إلا أنه غير جائز ها هنا، وبيانه من ثلاثة أوجه.

أحدها: أنه على خلاف قوله تعالى: حكاية عن زكريا -عليه السلام- ﴿يَرِثُنِي

---

(١) ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد، التفسير، تحقيق أسعد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ، (٢٨٥٤/٩).

(٢) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي السلامة، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، (١٨٢/٦).

(٣) الرازي ، محمد بم عمر، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ (٤٤٥/٩).

وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾[مريم:٦] وقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُۥدَ﴾[النمل:١٦] قالوا: ولا يمكن حمل ذلك على وراثة العلم والدين لأن ذلك لا يكون وراثة في الحقيقة بل يكون كسبًا جديدًا مبتدأ، إنما التوريث لا يتحقق إلا في المال على سبيل الحقيقة.

وثانيها: أن المحتاج إلى معرفة هذه المسألة ما كان إلا فاطمة وعلي والعباس وهؤلاء كانوا من أكابر الزهاد والعلماء وأهل الدين، وأما أبو بكرٍ فإنه ما كان محتاجًا إلى معرفة هذه المسألة البتة، لأنه ما كان ممن يخطر بباله أن يرث من الرسول -عليه الصلاة والسلام- فكيف يليق بالرسول -عليه الصلاة والسلام- أن يبلغ هذه المسألة إلى من لا حاجة به إليها ولا يبلغها إلى من له إلى معرفتها أشد الحاجة.

وثالثها: يحتمل أن قوله: «ما تركناه صدقة».صلة لقوله: «لا نورث»

والتقدير: أن الشيء الذي تركناه صدقة، فذلك الشيء لا يورث.

فإن قيل: فعلى هذا التقدير لا يبقى للرسول خاصة في ذلك.

قلنا: بل تبقى الخاصية لاحتمال أن الأنبياء إذا عزموا على التصدق بشيء فبمجرد العزم يخرج ذلك عن ملكهم ولا يرثه وارث عنهم، وهذا المعنى مفقود في حق غيرهم.

والجواب: أن فاطمة -عليها السلام- رضيت بقول أبي بكرٍ بعد هذه المناظرة، وانعقد الإجماع على صحة ما ذهب إليه أبو بكر فسقط هذا السؤال والله أعلم»[1].

قال الإمام الشوكاني:

«وورث سليمان داود أي: ورثه العلم والنبوة، قال قتادة والكلبي: كان لداود تسعة عشر ولدًا ذكرًا فورث سليمان من بينهم نبوته، ولو كان المراد وراثة المال، لم يخص سليمان بالذكر لأن جميع أولاده في ذلك سواء، **وكذا قال جمهور المفسرين**، فهذه الوراثة هي وراثة مجازية، كما في قوله -صلى الله عليه وسلم -: «العلماء ورثة الأنبياء» [2].

---

(١) «تفسير الرازي»، مرجع سابق، (٥١٤/٩).

(٢) الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، دار الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م (١٤٩/٤).

=

□ نعود إلى وجوه الردّ:

ثانيًا: كيف يطالب الإمامية الإثني عشـرية بميراث فاطمة في أرض فدك وفي مذهبهم أن المرأة لا ترث؟!

بوّب الكليني في «الكافي» بابًا تحت عنوان(١): «إن النسـاء لا يرثن من العقار شيئًا».

وأورد فيه قول أبي جعفر الباقر: «النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئًا».

ثالثًا: كيف يظلم أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- فاطمة -رضي الله عنها- وهو القائل: «ارقبوا محمدًا -صلى الله عليه وسلم- في أهل بيته»؟ (٢).

وهو القائل -رضي الله عنه- لفاطمة -رضي الله عنها-: «والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أحب إليَّ أن أصل من قرابتي» (٣).

رابعًا: ومن الثابت أن أبا بكر الصـديق -رضـي الله عن وأرضـاه- كان يعطي آل البيت الكرام حقهم في الفيء طيلة أيام خلافته فكان يعطيهم الخمس من أموال فدك وخيبر(٤).

W

(١) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، تحقيق علي أكبر الفغاري، الطبعة الخامسة، ١٣٦٣هـ (١٢٨/٧) رقم (٤).
(٢) سبق تخريجه.
(٣) البخاري،صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب فضائل الصحابة، باب قرابة مناقب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومنقبة فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (٣٧١٢).
(٤) الصلابي، علي، الانشراح ورفع الضيق لسيرة أبي بكر الصديق، دار الإيمان،مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م (ص٢١٢).

المطلب الثاني
نموذج لأحاديث ردّها لمخالفتها العقل

قال المؤلف (ص٥٣- ٥٤):

«حديث: أن نبيًّا أحرق بيت النمل:

ومنها: ما أخرجه البخاري من أن نبيًا من الأنبياء أحرق بيت النمل بسبب أن نملة لدغته قال:

«حدثنا إسماعيل، ثني مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: نزل نبي من الأنبياء تحت شجرة، فلدغته نملة، فأمر بجهازه فأخرج من تحتها، ثم أمر ببيتها فأُحرق بالنار، فأوحى الله إليه: فهلا نملة واحدة**!!**».

ويكفي في إبطال هذا الحديث كلام الفخر الرازي، الذي أورده الشاه عبد العزيز الدهلوي واستحسنه وارتضاه حيث قال: «وللإمام فخر الدين الرازي في هذا المقام كلام يصدقه العقل ويقع في القلب إذ قال: إن الروافض عندي أقل عقلاً وفهمًا من نملة سليمان، لأن النملة قد خاطبت رفيقاتها قائلةً: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾[النمل:١٨]

فهي قد علمت أن جنود سليمان قد أثرت فيهم المعاشرة معه فكانوا مهذبين ببركة صحبته، حتى أنهم لا يحطمون النمل من علم وعمد، ولا يظلمون الضعيف عن قصد، لكن الروافض لم يفهموا أن صحبة النبي الخاتم- وهو أفضل الأنبياء تؤثر في صحابته الملازمين له على الدوام، فلا يرتكبون الخيانة والشر، فكيف ينسبون إليهم الظلم لبنت رسول الله وصهره وولده، وإحراق بينهم عليهم، والاستيلاء على أموالهم، وإيذائهم بشتى أنواع الأذى؟».

وذلك: لأن البخاري وسائر من يقول بصحة هذا الحديث سيكونون أقل فهمًا من النملة، لأنهم بتصديقهم هذا الحديث يجوزون الظلم على النبي المعصوم»**!!**

□الرد على هذه الشبهة:

أولاً: الحديث في أعلى درجات الصحة فهو متفق عليه أخرجه الشيخان في صحيحيهما.

ثانيًا: العجب من المؤلف ينقل عن الإمام الرازي ما يطعن في فرقته

وجماعته ليتخذ من ذلك مدخلاً للطعن في البخاري وعموم أهل السنة المصرحين بصحة صحيحه، أفما وجد طريقًا آخر ومدخلاً غير هذا المدخل؟ ولكنها حقًا آفة الفهم.

ثالثًا: هل هذا الحديث يخالف الفهم والعقل وكيف ذلك؟

إن أهل السنة والجماعة يعتقدون عصمة الأنبياء في تبليغ الوحي وعصمتهم من الوقوع في الكبائر وعصمتهم من الإصرار على الصغائر وما سوى ذلك فهم بشر كالبشر يقع منهم الخطأ ولكن يكون العتاب والتوجيه وعدم الإقرار من الله -سبحانه وتعالى-.

يقول الإمام النووي -رحمه الله-:

«واختلفوا في وقوع غيرها من الصغائر منهم فذهب معظم الفقهاء والمحدثين والمتكلمين من السلف والخلف إلى جواز وقوعها منهم»[(١)].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

«فإن القول بأن الأنبياء معصومون من الكبائر دون الصغائر: هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف حتى إنه قول أكثر أهل الكلام كما ذكر أبو الحسن الآمدي أن هذا قول أكثر الأشعرية.

وهذا أيضًا قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول»[(٢)].

رابعًا: إن فعل هذا النبي الكريم -صلوات الله وسلامه عليه- إنما هو من الجانب البشري لا من الجانب الرسولي؛ فالرسل بشر من البشر يغضبون كما يغضب البشر وهذا ما حصل وأسوق شرح الشيخ عمر الأشقر -رحمه الله- لهذا الحديث:

«يحدثنا رسولنا -صلى الله عليه وسلم- أن أحد أنبياء الله كان نازلاً تحت شجرة. لعله كان يستريح في ظلها من وعثاء السفر وعنائه، ويتقي بظلها حرارة الشمس، وكان بجوار المكان الذي نزله قرية من قرى النمل، ولعل نزول ذلك

---

(١)«شرح مسلم» (٥٤/٣).

(٢)«مجموع الفتاوى» مرجع سابق، (٣١٩/٤) وانظر: ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، «الرد على البكري»، تحقيق د.عبدالله السهلي، دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ (٣٠٦/١).
و«منهاج السنة النبوية»، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، (٤٧٢/١).

النبي وصحبه في أرض القرية أزعج النمل، وعادة النمل أنه يهاجم من يعتدي عليه، ويعكر عليه صفو عيشه، وقد توجهت نملة إلى نبي الله وقرصته.

والنبي بشر يغضب كما يغضبون، وقد يتصرف في بعض الأحيان تصرفًا يندم عليه، ويعاتب عليه، ومن ذلك ما تصرفه هذا النبي، فإنه غضب من النملة ومن قومها معها، وعزم على معاقبة قرية النمل كلها، وأمر أتباعه بإخراج متاعه من تحت تلك الشجرة، ثم أشعل النار في قرية النمل، فحرقت النار النمل الذي كان يتجول في دياره وحولها، وصلت بحرِّها من كان بداخل جحوره في باطن الأرض.

إن مقتضى العدل والإنصاف أن لا يؤخذ البريء بجريرة المسيء، لقد اعتدت على نبي الله نملة فإن كان لابد من العقاب فلتعاقب تلك النملة دون غيرها، فقد أعلمنا نبينا أن من حقنا أن ندفع الصائل علينا من البشر والحيوانات، حتى لو كانت الحيوانات مستأنسة، وهذه النملة باغية ظالمة، فإذا عاقبها من اعتدت عليه فلا لوم عليه، أما أن يعاقب كل النمل في تلك القرية فيحرق بالنار فليس من العدل في شيء.

إن النمل أمة من الأمم التي خلقها الله، وهي تسبح الله وتقدسه مثل بقية الحيوانات، ولا يجوز للإنسان الاعتداء عليها إلا إذا أذته، ولذلك عاتب الله النبي ولامه على ما فعله، لأنه اعتدى في العقوبة، فعاقب البريء بجريرة المذنب، وقتل أمة تسبح الله، وقد قال الله له فيما أوحى إليه معاتبًا إياه، هلا نملة واحدة!! في أن قرصتك نملة أهلكت أمة من أمم تسبح الله!! إن الذي يربي على أن يتأثم من قتل نملة، لا يمكن أن يتأتى منه بعد ذلك أن يسفك دم إنسان بريء بغير حق، ويصبح نموذجًا راقيًا يحافظ على نفوس العباد كما يحافظ على الحرث والنسل(١).

فانظر كيف تعامل هذا العالِم السُّنِّي مع الحديث واستنبط منه الفوائد وكيف تعامل المؤلف معه.

خامسًا: وتوجيه آخر ذكره بعض أهل العلم:

قال الإمام ابن حمزة الحسيني -رحمه الله- عقب هذا الحديث: «أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة -رضي الله عنه-».

سببه: أن ذلك النبي مرّ على قرية أهلكها الله بذنوب أهلها فوقف متعجبًا فقال يا رب فيهم صبيان ودواب ومن لم يقترف ذنبًا ثم نزل تحت شجرة فلدغته

(١) الأشقر، عمر بن سليمان، «صحيح القصص النبوي» دار النفائس ، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، (ص١٦٦).
=

نملة فأحرق الكل فقيل له ذلك.

قيل هو عزير وجزم الكلاباذي وغيره أنه موسى -عليه السلام-»[1].

W

(١) الحسيني، ابن أبي حمزة، «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف»، تحقيق سيف الدين الكاتب، دار الكتاب العربي، بيروت، (١٢٩/٢ رقم ١٢٦٩)، وانظر: القسطلاني، «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري»، مطبعة الأميرية، مصر، الطبعة السابعة (١٥٠/٥).

المطلب الثالث

نموذج لأحاديث ردّها لانقطاع سندها

قال المؤلف (ص٩٤- ٩٥):

«ومنها حديث رواه ابن حزم عن البخاري وحكم بوضعه قال: «ومن طريق البخاري: قال هشام بن عمار، نا صدقة بن خالد، نا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر نا عطية بن قيس الكلابي نا عبد الرحمن بن غنم الأشعري حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري- ووالله ما كذبني- أنه سمع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «ليكونن من أمتي قوم يستحلون الحرير والخمر والمعازف»، وهذا منقطع، لم يتصل بين البخاري وصدقه بن خالد ولا يصح في هذا الباب شيء أبدًا، وكل ما فيه موضوع».

□الرد على هذه الشبهة:

الرد المجمل:

أولاً: تكاثرت كلمات أهل العلم في تخطئة الإمام ابن حزم -رحمه الله- فيما ذهب إليه من ضعف الحديث أولاً وإباحته للغناء ثانيًا.

فلا يعتمد على قوله في مواجهة أقوال جماهير أهل العلم من السابقين واللاحقين المبنية على الحجة والدليل وفق قواعد المحدثين والفقهاء.

ثانيًا: لا يعني انتقادنا للإمام ابن حزم هدر مكانته والحط من قدره فهو كغيره من أهل العلم يؤخذ منه ويرد عليه[١].

الرد المفصل[٢]:

أولاً: دعوى الانقطاع:

قال ابن حزم: «لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد» .

إنّ لنا مع هذه الدعوى وقفات:

الأولى:قال الإمام البدر العيني:

---

(١) الذهبي، محمد بن أحمد، «تذكرة الحفاظ»، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ (١١٥٤/٣).

(٢) من أفضل ما كتب في الرد على الإمام ابن حزم -رحمه الله- في هذا الموضوع. رسالة: «الكاشف في تصحيح رواية البخاري لحديث المعازف..» للشيخ علي بن حسن الحلبي.

=

«وهم ابن حزم في هذا فالبخاري إنما قال: «قال هشام بن عمار حدثنا صدقة» ولم يقل: قال صدقة بن خالد».

الثانية: ليس هناك انقطاع فإن هشام بن عمار **من شيوخ الإمام البخاري لقيه وسمع منه** فلا فرق بين قوله عن هشام أو قال هشام وذهب بعض أهل العلم أنه سمع هذا الحديث من هشام مذاكرةً[١].

وإذا كان هذا الحال فلنقرأ هذا النص للإمام ابن حزم نفسه[٢]:

«قال علي: وإذ علمنا أن الراوي العدل قد أدرك من روى عنه من العدول فهو على اللقاء والسماع لأن شرط العدل القبول والقبول يضاد تكذيبه في أن يسند إلى غيره ما لم يسمعه منه إلا أن يقوم دليل على ذلك من فعله وسواء قال حدثنا أو أنبأنا أو قال عن فلان أو قال قال فلان، كل ذلك محمول على السماع منه ولو علمنا أن أحدًا منهم يستجيز التلبيس بذلك كان ساقط العدالة في حكم الناس وحكم العدل الذي قد ثبتت عدالته فهي على الورع والصدق لا على الفسق والتهمة وسوء الظن المحرم بالنص حتى يصح خلاف ذلك ولا خلاف في هذه الجملة بين أحد من المسلمين وإنما تناقض من تناقض في تفريع المسائل وبالله التوفيق».

ثالثًا: روي هذا الحديث موصولاً عن هشام بن عمار كما ذكر ذلك العلماء.

رابعًا: حتى لو اعتبرناه معلقًا فإنه معلق مجزوم به وهذا مما يحتج به ويدخل تحت شرط الصحيح.

خامسًا: قال الإمام ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم»[٣]مُخَطِّئًا الإمام ابن حزم:«وهذا خطأ من وجوه والله أعلم.

أحدها: أنه لا انقطاع في هذا أصلاً من جهة أن البخاري لقي هشامًا وسمع منه، وقد قررنا في كتاب معرفة علوم الحديث أنه إذا تحقق اللقاء والسماع مع السلامة من التدليس حمل ما يرويه عنه على السماع بأي لفظ كان كما يحمل قول الصحابي قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على سماعه منه إذا لم يظهر خلافه وكذا غير (قال) من الألفاظ.

---

(١) العيني، محمود بن أحمد،«عمدة القاري شرح صحيح البخاري»، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٧٥/٢١).
«إرشاد الساري»، مرجع سابق، (٣١٧/٨).
(٢) ابن حزم، علي بن أحمد، «الإحكام في أصول الأحكام»، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديد، بيروت، (٢١/٢).
(٣) ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن، «صيانة صحيح مسلم»، تحقيق موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ (ص٨٣).

الثاني: إن هذا الحديث بعينه معروف الاتصال بصريح لفظه من غير جهة البخاري.

الثالث: أنه وإن كان ذلك انقطاعًا فمثل ذلك في الكتابين غير ملتحق في بالانقطاع القادح لما عرف من عاداتهما وشرطهما وذكرهما ذلك في كتابٍ موضوعٌ لذكر الصحيح خاصة فلن يستجيزا فيه الجزم المذكور من غير ثبت وثبوت بخلاف الانقطاع والإرسال الصادرين من غيرهما وأما إذا ذكر عن فلان أو في الباب عن فلان ونحو ذلك فليس ذلك في حكم التعليق الذي ذكرناه ولكن يستأنس بإيرادهما له».

ثانيًا: دعوى الشك في اسم الصحابي هل هو أبو عامر أم أبو مالك الأشعري فهذا لا يضر في صحة الحديث فلمّا ثبت أن راويه صحابي ما ضرنا جهالته أو الشك في تسميته[١].

على أن الإمام البخاري نفسه في «التاريخ الكبير»[٢] رجح أن راويه هو أبو مالك الأشعري-رضي الله عنه وأرضاه-.

ثالثًا: أما الدعوى بأن كل ما في الباب- تحريم الغناء- فهو موضوع فقد ردّ على هذا الادعاء الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى- في كتابه القيّم «تحريم آلات الطرب»فقد ذكر الأحاديث والآثار وأقوال الأئمة والفقهاء ببحث رائع رائق وهو مطبوع في أكثر من مئتي صفحة.

W

(١) انظر عمدة القاري ، مرجع سابق، (١٧٥/٢١).
(٢) البخاري/ محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، الهند، (٣٠٥/١) رقم (٩٦٧).

المطلب الرابع
نموذج لأحاديث ردّها لتنقصها من أمير المؤمنين علي -رضي الله عنه-

قال المؤلف (ص٧٠- ٧١):

«ومنها: ما أخرجه البخاري، على ما في كتاب «التحفة» للدهلوي، حيث جاء فيه:

«روى البخاري- الذي هو أصح الكتب عند أهل السنة بعد القرآن- بطرق متعددة أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- ذهب إلى بيت الأمير والبتول ليلة وأيقظهما من مضجعهما، وأمرهما بصلاة التهجد مؤكدًا، فقال الأمير، والله ما نصلي إلا ما كتب الله علينا. أي الصلاة المفروضة، وإنما أنفسنا بيد الله. يعني: لو وفقنا الله لصلاة التهجد لصلينا. فرجع النبي وهو يضرب أنفسنا بيد الله. ويقول: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾[الكهف:٥٤]».

وإن هذا لمن أقبح الافتراءات وأشنع الأكاذيب، أيًا كان واضعه وراويه، لكن القوم لا يستحيون، وبه وبمثله يحتجون؟

فل يصدق أحد إباء أمير المؤمنين -عليه السلام- عن قيام الليل والصلاة لله نافلة، مع ما هو عليه من العبادة والعبودية لله -عز وجل-؟

وهل يصدق مجادلته مع رسول الله في دعوته إياه إلى القيام والصلاة، مع ما كان عليه من كثرة إطاعته له في كل شيء؟

وهل يصدق أن يستدل أمام النبي كاستدلال أهل الجبر؟

إن هذا إلا من وضع النواصب المبغضين للنبي والوصي، ولا يصدق به إلا من كان على شاكلتهم**!!**».

ثم ساق كلامًا عن عبادة سيدنا علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- وتكثر به.

□الرد على هذه الشبهة:

ليس في هذا الحديث طعن ولا انتقاص من أمير المؤمنين -رضي الله عنه وأرضاه-، بل فيه منقبة لأمير المؤمنين -رضي الله عنه- كما سيأتي بيانه في الرد المفصل.

أما تفصيل الرد على هذه الشبهة:

١- السياق الذي ساقه ليس هو سياق البخاري وإن كان المعنى بالجملة صحيحًا.

٢- لماذا يترك النقل عن البخاري مباشرة وينقل عن غير ما هو في كتابه ومتيسر الرجوع إليه.

٣- ليس في رواية البخاري قول علي -رضي الله عنه-:

«والله ما نصلي إلا ما كتب علينا».

ولكن ورد عن الإمام أحمد في «مسنده» قوله -رضي الله عنه-: «إنا والله ما نصلي إلا ما كُتب لنا»(١).

وفرق واضح بين معنى «لا نصلي إلا ما كتب علينا» وبين قوله -رضي الله عنه-: «إنا والله ما نصلي إلا ما كتب لنا».

إذن فليس في الحديث نفي قيام الليل عن أبي الحسن و زوجه البتول -رضي الله عنهم أجمعين-.

غايه ما فيه أنه يصلي من الليل شيئًا ولكن لما جاء والنبي -صلى الله عليه وسلم- لم يكن يصلي وجادله -صلى الله عليه وسلم-.

قال الحافظ بن حجر:

«ولا يمتنع أنه صلّى عقب هذه المراجعة فليس في الخبر ما ينفيه»(٢).

٤- وفي الحديث منقبة لعلي -رضي الله عنه وأرضاه- من وجهين (٣):

الأول: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- اختار لهما فضيلة قيام الليل ودعاهما إليه وأيقظهما من الليل ليحرزا تلك الفضيلة.

الثاني: أن عليًا -رضي الله عنه- حدث بهذا الحديث ولم يجد في ذلك أدنى غضاضة ولم يكتمه مقدمًا فضيلة نشر العلم.

٥- لماذا ضرب النبي -صلى الله عليه وسلم- علي فخذه الشريف عند قول علي -رضي الله عنه-: «إنما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا».

---

(١) ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، (١١٣/٢ رقم ٧٠٥)، وحسنه الشيخ شعيب الأرناؤوط رحمه الله

(٢) فتح الباري، مرجع سابق، (٣١٤/١٣).

(٣)انظر: فتح الباري، مرجع سابق، (١١/٣) وعمدة القاري، مرجع سابق (١٧٥/٧). =

قال الإمام النووي -رحمه الله-: «والمختار في معناه أنه تعجب من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتذار بهذا ولهذا ضرب فخذه.

وقيل قاله تسليمًا لعذرهما وأنه لا عتب عليهما»[١].

٦- هل احتج علي -رضي الله عنه وأرضاه- بالقدر كما ذكر ذلك المؤلف؟

نترك الكلام للإمام ابن القيم -رحمه الله-:

«فإن قيل فقد احتج علي بالقدر في ترك قيام الليل وأقرهُ النبي -صلى الله عليه وسلم- كما في «الصحيح».

وساق القصة ثم قال: «قيل علي لم يحتج بالقدر على ترك واجب ولا فعل محرم وإنما قال: أن نفسه ونفس فاطمة بيد الله فإذا شاء أن يوقظها ويبعث أنفسهما بعثها وهذا موافق لقول النبي -صلى الله عليه وسلم- ليلة ناموا في الوادي أن الله قبض أرواحنا حيث شاء وردّها حيث شاء وهذا احتجاج صحيح صاحبه يعذر فيه....»[٢].

وعلى هذا نعم ذم أهل السنة الاحتجاج بالقدر ولكن على صورة الاحتجاج به على المعاصي أو على ترك الفرائض أما هذه الصورة فليست مما يلحقها الذم والله أعلم.

W

(١)«شرح النووي على مسلم» (٦٥/٦).
(٢) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحمة والتعليل، تحقيق محمد بدر الدين الحلبي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ (١٨/١). ونحو هذا الترجيح للشيخ ابن عثيمين في شرحه على البخاري (٢٢١/٤- ٢٢٤).

المبحث الخامس
الطعن بعدالة الإمام مسلم

وفي مطلبان:

المطلب الأول: زعمه أن الإمام مسلم يطعن في الرجال بغير حجة.

المطلب الثاني: طعن الإمام أبي زرعة الرازي بصحيح الإمام مسلم.

المطلب الأول

زعمه أن مسلمًا يطعن في الرجال بغير حجة.

قال المؤلف (ص١٣٥):

«وأما مسلم بن الحجاج، فإنه -كما قالوا- كان يرتكب الغمز بالرجال الصادقين الثقات عندهم بلا حجة، ومن ذلك ما كان منه في «إبراهيم عبد الله السعدي» قال الذهبي: «إبراهيم بن عبد الله السعدي النيسابوري، صدق، له عن يزيد بن هارون ونحوه.

قال أبو عبد الله الحاكم: كان يستخف بمسلم، فغمزه مسلم بلا حجة».

ولا ريب أن هذا يضر بعدالة مسلم ويمنع من الاعتماد عليه وعلى رواياته في كتابه، ولذا قال ابن الجوزي: «ومن تلبيس إبليس على أصحاب الحديث: قدح بعضهم في بعض، طلبًا للتشفي، ويخرجون ذلك مخرج الجرح والتعديل الذي استعملت قدماء هذه الأمة للذب عن الشرع».

□الرد على هذا الطعن:

هذا كلام بعيد كل البعد عن العلم والأمانة والعلمية نعم ذكر جمع فمن ترجم لإبراهيم بن عبد الله السعدي هذه الكلمة عن الإمام الحاكم ولكن لابد من التنبيه إلى أمور:

أوّلًا: ألمجرد كلمة واحدة في حق راوٍ واحدٍ يجعل هذا منهجًا وعادةً للإمام مسلم سبحانك هذا بهتان عظيم.

ثانيًا: لم يُنقل لنا كلام الإمام مسلم في إبراهيم السعدي والمنقول لنا كلمة الإمام الحاكم -رحمهم الله جميعًا- فنحن لا ندري ملابسات القصة وأحداثها حتى نصدر حكمًا على الإمام مسلم.

ثالثًا: من سياق كلمة الإمام الحاكم يظهر أن الإمام مسلمًا -رحمه الله- تكلم فيه؛ لأنه كان يستخف به فلعله من باب كلام العلماء في بعضهم وهذا يُطوى ولا يُروى، ولا يتخذ سلمًا للطعن في الإمام مسلم -رحمه الله-.

قال العلامة المعلمي اليماني -رحمه الله-:

«ما اشتهر من أن فلانًا من الأئمة مسهل وفلانًا يتشدد ليس على إطلاقه فإن منهم من يسهل تارة ويشدد تارة بحسب أحوال مختلفة ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم لا تحصل إلا باستقراء بالغ لأحكامهم

مع التدبر التام»[١].

رابعًا: لم نجد من أهل العلم الثقات المأمونين من نسب الإمام مسلمًا -رحمه الله- إلى هذا المذهب الرديء، بل إن أهل العلم يثنون عليه لقلة كلامه في الجرح والتعديل بالنسبة لغيره من علماء الفن المعاصرين له.

واعلم «إن أقوال العلماء في الجرح والتعديل وكلام بعضهم في بعض أمر اجتهادي يقبل الاختلاف»[٢].

ونقول كما قال الإمام الذهبي -رحمه الله-: «لسنا ندّعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الخطأ النادر ولا من الكلام بنفس حاد فيمن بينه وبينهم شحناء وإحنة وقد علم أن كثيرًا من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدرٌ لا عبرة به لا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف»[٣].

W

(١) الشوكاني، محمد بن علي، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت.
(٢) اللويحق، عبدالرحمن بن معلا، قواعد في التعامل مع العلماء، جمعية الكتاب والسنة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ (ص١٤٧).
(٣) سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، (٧/ ٤٠- ٤١).

المطلب الثاني

شبهة طعن الإمام أبي زرعة «بصحيح الإمام مسلم»

قال المؤلف (ص١٣٥- ١٣٦):

«هذا واشتهر بين الأعلام طعن الإمام أبي زرعة الرازي وتكلمه في كتاب «مسلم بن الحجاج»، ففي ترجمة أحمد بن عيسى المصري من «التهذيب» و«الميزان»: «قد قال سعيد البردعي: شهدت أبا زرعة ذكر عنده «صحيح مسلم» فقال: هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه، فعملوا شيئًا يتسوقون به».

وقال أبو الفضل الأدفوي في «الإمتاع»: «وكان أبو زرعة يذم وضع كتاب مسلم ويقول: كيف تسميه الصحيح وفيه فلان وفلان؟ فذكر جماعة».

□الرد على هذه الشبهة:

ويمكن الجواب عن هذه التي ألقاها دون أدنى تعليق مِن وجوه:

أوّلًا: نقول وكذلك اشتهر ثناء أبي زرعة الرازي على الإمام مسلم.

قال أحمد بن سلمة المصري: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»[(١)].

ثانيًا: تلقى أهل العلم كتاب الإمام مسلم **بالقبول** فلا يضره كلام الإمام أبي زرعة فهذا رأيه وله الاحترام ولكنه مقابل بآراء جماهير العلماء من الذين تلقوا «صحيح الإمام مسلم» بالقبول وتكاثرت كلماتهم حول هذا»[(٢)].

ثالثًا: وننقل هذه القصة الكاملة التامة التي رواها العلماء في مصنفاتهم حول ما انتقد الإمام أبو زرعة الرازي على مسلم ورد الإمام مسلم على ذلك:

قال سعيد البردعي: شهدت أبا زرعة ذكر «صحيح مسلم»، وأن الفضل الصائغ ألف على مثاله، فقال: هؤلاء أرادوا التقدم قبل أوانه، فعملوا شيئًا يتسوقون به.

---

(١) المزي، يوسف بن عبدالرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٠هـ، (١٦٨/١)، وكذلك في (٥٠٦/٢٧).
وانظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ (١٠٢/١٣) رقم (٧٠٨٩).

(٢)العتيبي، عبد العزيز بن ندى، مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم، دار غراس، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

وأتاه يومًا رجل بكتاب «مسلم»، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث لأسباط بن نصر، فقال: ما أبعد هذا من «الصحيح» ثم رأى قطن بن نسير، فقال لي: وهذا أطم.

ثم نظر، فقال: ويروي عن أحمد بن عيسى، وأشار إلى لسانه، كأنه يقول الكذب.

ثم قال: يحدث عن أمثال هؤلاء، ويترك ابن عجلان، ونظراءه، ويطرق لأهل البدع علينا، فيقولوا: ليس حديثهم من الصحيح؟ فلما ذهبت إلى نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة.

فقال: إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما رواه الثقات، وقع لي بنزول، ووقع لي عن هؤلاء بارتفاع، فاقتصرت عليهم وأصل الحديث معروف.

وقد قدم مسلم بعد إلى الري، فاجتمع بابن وارة، فبلغني أنه عاتبه على «الصحيح»، وجفاه، وقال له نحوًا من قول أبي زرعة: إن هذا يطرق لأهل البدع علينا، فاعتذر، وقال: إنما قلت: صحاح، ولم أقل: ما لم أخرجه ضعيف، وإنما أخرجت هذا من الصحيح ليكون مجموعًا لمن يكتبه.

فقبل عذره، وحدثه»[1].

رابعًا: ومع كلام أبي زرعة السابق إلا أن مسلمًا -رحمه الله- ذكر أنه عرض كتابه على أبي زرعة.

«قال مكي بن عبدان: سمعت مسلمًا يقول: عرضت كتاب هذا المسند على أبي زرعة فكل ما أشار عليّ في هذا الكتاب أن له علةً وسببًا تركته وكل ما قال: إنه صحيح ليس له علة فهو الذي أخرجت ولو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مائتي سنة فمدارهم على هذا المسند»[2].

W

(١) تاريخ بغداد، مرجع سابق، (٢٩/٥) رقم (٢٣٣٩)، تهذيب الكمال، مرجع سابق، (٤١٩/١)، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، (١٢/ ٥٧١» رقم (٢١٧).
(٢)«مقدمة صحيح مسلم» (١٥/١).

المبحث السادس

أحاديث موضوعة- بزعمه- في «صحيح مسلم»

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نموذج لأحاديث ردّها لتضعيف أهل السنة لها.

المطلب الثاني: نموذج لأحاديث ردها لأنها وضعت لترفع من شأن أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-.

المطلب الثالث: نموذج لأحاديث ردها لتنقصها من أمير المؤمين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-.

المطلب الأول
نموذج لأحاديث ردها لتضعيف أهل السنة لها

قال المؤلف (ص١٤٧):

«ومن ذلك ما أخرجه في أن أول ما نزل من القرآن﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾[المدَّثر:١] وقد صرح النووي بأنه ضعيف بل باطل».

□الرد على هذه الشبهة:

أوّلًا:نص حديث جابر -رضي الله عنه-:

قال الإمام مسلم:

«وحدثنا زهير بن حرب، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، قال: سمعت يحيى، يقول: سألت أبا سلمة أي القرآن أنزل قبل؟ قال: يا أيها المدثر، فقلت: أو اقرأ؟ فقال: سألت جابر بن عبد الله أي القرآن أنزل قبل؟ قال: يا أيها المدثر، فقلت: أو اقرأ؟ قال جابر: أحدثكم ما حدثنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «جاورت بحراءٍ شهرًا، فلما قضيت جواري نزلت فاستبطنت بطن الوادي، فنوديت فنظرت أمامي وخلفي، وعن يميني، وعن شمالي، فلم أر أحدًا، ثم نوديت فنظرت فلم أر أحدًا، ثم نوديت فرفعت رأسي، فإذا هو على العرش في الهواء -يعني جبريل -عليه السلام- فأخذتني رجفةٌ شديدةٌ، فأتيت خديجة، فقلت: دثروني، فدثروني، فصبوا علي ماء، فأنزل الله -عز وجل-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ. قُمۡ فَأَنذِرۡ. وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ. وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ﴾[المدَّثر:١-٤]».

ثانيًا:نص كلام الإمام النووي -رحمه الله تعالى-:

قوله:«إن أول ما أنزل قوله تعالى يا أيها المدثر» ضعيف بل باطل والصواب أن أول ما أنزل على الإطلاق اقرأ باسم ربك كما صرح به في حديث عائشة -رضي الله عنها- وأما يا أيها المدثر فكان نزولها بعد فترة الوحي كما صرح به في رواية الزهري عن أبي سلمة عن جابر»[1].

ولنا هنا وقفات وكلام:

أوّلًا: كلام جابر -رضي الله عنه- وأرضاه إنما هو رأي منه واجتهاد فهمه

(١)«صحيح الإمام مسلم بشرح النووي» (٢٠٧/٢).

من سياق ما حدثهم به النبي -صلى الله عليه وسلم- بعد قصة فترة الوحي كما يتوضح ذلك عند جمع الروايات فهذا فهمه -رضي الله عنه- وهذا اجتهاده ولا يؤاخذ إن أخطأ فيه، فإنه إنما قاله بناءً على ما سمعه.

ثانيًا: إذن ليس في كلام الإمام النووي تضعيفه للحديث من حيث الإسناد إنما هو ضعّف الرأي القائل إن أول ما نزل من القرآن هو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾[المدَّثر:١] فضعف هذا الرأي ورجح أن أول ما نزل من القرآن قول الله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾[العلق:١].

وهو ما عليه جماهير أهل العلم من السلف والخلف.

ثالثًا: وعليه فلا مستمسك بكلام الإمام النووي -رحمه الله- في تضعيف الحديث.

رابعًا: لو سلمنا بأن الإمام النووي -رحمه الله- ضعف الحديث فأين هو من قولك «أحاديث موضوعة في مسلم»؟!

ففرق بين الضعيف والموضوع يُقال هذا تنزلاً وإلا فالواقع على خلافه والله أعلم.

W

المطلب الثاني
نموذج لأحاديث ردها لأنها خالفت عقيدتهم

قال المؤلف (ص١٣٩- ١٤٠):

«ومن ذلك حديثه المتضمن تعيين النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أبا بكر للخلافة من بعده وهو حديث موضوع مفترى قطعًا. قال في كتاب المناقب:

«حدثني عبيد الله بن سعيد، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا إبراهيم بن سعد، حدثنا صالح بن كيسان، عن الزهري، عن عروة عن عائشة- رضي الله عنه الله عنها- قالت: قال لي رسول الله في مرضه: ادعي لي أبا بكر وأخاك حتى أكتب كتابًا، فإني أخاف أن يتمن ويقول القائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر».

وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضًا، ولفظه في كتاب «المرضى»: « لقد هممت أو أردت أن أرسل إلى أبي بكر وابنه وأعهد أن يقول القائلون أو يتمنى المتمنون، ثم قلت: يأبى الله ويدفع المؤمنون، أو يدفع الله ويأبى المؤمنون».

وهذا الحديث الذي قال النووي بشرحه: «في هذا الحديث دلالة ظاهرة لفضل أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- وإخبار منه -صلى الله عليه وسلم- بما سيقع في المستقبل بعد وفاته، وأن المسلمين يأبون عقد الخلافة لغيره».

ظاهر الكذب والبطلان، لاتفاق القوم أنفسهم على أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لم ينص على أبي بكر بالخلافة، ولو كان مثل هذا الكلام صادرًا منه حقًا لما احتجوا بالأباطيل الواهيات، ولما وقعت الاختلافات والنزاعات».

□الرد على هذه الشبهة:

أوّلًا: ما وجه البطلان ومن أين أتيت أن أهل السنة يصرحون بالنص على إمامة الصديق الأكبر -رضي الله عنه- ؟

فإن أهل السنة لا يقولون بذلك.

وغاية الأمر أن الأدلة تكاثرت على أحقية أبي بكر بالخلافة بعد النبي -صلى الله عليه وسلم- ومن ثم انعقد إجماع الصحابة على ذلك بما فيهم سيدنا

علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه-.

ثانيًا: حكمه على هذا الحديث بالوضع والبطلان إنما هو قائم على عقيدته وعقيدة قومه من أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نص على خلافه علي -رضي الله عنه- وأن الصحابة غصبوه حقه فليس حكمه على الحديث قائمًا على أصول علم الحديث وقواعده وإنما نقده بناءً على هوىً وتعصب للفكر والعقيدة والله أعلم.

وإلا فإن الحديث في أعلى مراتب الصحة؛ إذ هو متفق عليه ورجاله ثقات مأمونون.

ثالثًا: لم يذكر أحد من أهل العلم ممن صنف في تتبع الصحيحين، هذا الحديث ضمن الأحاديث الموضوعة أو الضعيفة.

W

المطلب الثالث

نموذج لأحاديث ردها لأنها وضعت -بزعمه- للطعن في أمير المؤمنين

قال المؤلف (ص١٣٧):

«فمن أحاديثه الموضوعة والمكذوبة: حديثه في أن أبا طالب في ضحضاح من النار، قال: «حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري ومحمد بن أبي بكر المقدمي ومحمد بن عبد الملك الأموي قالوا: حدثنا أبو عوانة، عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن العباس بن عبد المطلب أنه قال: يا رسول الله، هل نفعت أبا طالب بشيء، فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: نعم، هو في ضحضاح من نار، ولو لا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار».

وهذه الأحاديث التي أخرجها البخاري ومسلم كلها موضوعة مفتراة، قد وضعت للطعن في أمير المؤمنين -عليه السلام- والتنقيص في شأنه، ولأجل رفع شأن أبي بكر بن أبي قحافة..».

□الرد على هذه الشبهة:

أوّلًا: الحديث في الصحيحين فهو في أعلى درجات الصحة.

ثانيًا: ما كان يخطر ببال الأئمة اتهام البخاري ومسلم ولا غيرهما من أهل العلم هذا الظن السيء الخبيث - الطعن في أمير المؤمنين علي -رضي الله عنه- كيف وهم من أخرجوا من كتبهم فضائله ومناقبه -رضي الله عنه وأرضاه-؟

ثالثًا: ثم ساق المؤلف روايات تدل على أن النبي -صلى الله عليه وسلم- حزن على وفاة عمه أبي طالب ولزم بيته حزنًا عليه واستغفر له.

وفي هذا الكلام وهذا النقل أمور وعليه ملاحظات:

١- نعم حزن النبي -صلى الله عليه وسلم- على وفاة عمه أبي طالب، وكيف لا يحزن وهو من كان يحوطه ويمنعه من أذى قريش؟

وحزن النبي -صلى الله عليه وسلم -رحمة وضعها الله -عز وجل- في قلبه، وليس فيها أدنى دلالة على إيمان أبي طالب.

٢- أما قصة استغفار النبي -صلى الله عليه وسلم- لأبي طالب فثابتةٌ

صحيحة أخرجها الإمام أحمد في «مسنده»[١] وفيها قوله -صلى الله عليه وسلم-:

«لأستغفرن لك ما لم أُنْهَ عنك» فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾[التوبة:١١٣] قال ونزلت فيه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾[القصص:٥٦]».

إذن فالنبي -صلى الله عليه وسلم- استغفر لأبي طالب عند موته ولكن كان هذا قبل أن ينهى عن ذلك.

فلما نهي عن ذلك انتهى.

ثالثًا: ولو صدق المؤلف وتحرى الأمانة العلمية عند النقل لنقل القصة السابقة فهو نقل قصة حزن النبي -صلى الله عليه وسلم- على عمه وعموم استغفاره له من الطبقات لابن سعد وهذه الرواية التي سقناها من «مسند أحمد» جاءت قبل تلك الروايات مباشرة في «طبقات ابن سعد»[٢].

W

(١) مسند الإمام أحمد، مرجع سابق، (٣٩/ ٧٨) رقم (٢٣٦٧٤) وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ (٩٨/١).

الخاتمة

بعد الاطلاع والبحث ونقد الكتاب المذكور تبين معي النتائج التالية:

١- ليس للشيعة منهج علمي صحيح في انتقاد أحاديث الصحيحين.

٢- ينقل المؤلف من أقوال أهل السنة في نقده للأحاديث ما يوافق هواه.

٣- قد يكون هناك روايات أو أقوال لأهل السنة الذين ينقل عنهم توضح المقصود ولكنه يبترها ولا يذكرها.

٤- لم يسلم له أي طعن فكلها متيسر الردّ عليها.

٥- جميع الأحاديث التي ذكرها لم يسبق للكلام عليها والطعن بهذه الصورة سوى حديث تحريم المعازف الذي نقل تضعيفه عن الإمام ابن حزم.

٦- تبين معي الفرق والبَوْن الشاسع بين انتقاد علمائنا الأثبات وبين انتقاد الشيعة لأحاديث الصحيحين فعلماؤنا كان دافعهم الحرص على السنة والدفاع عنها أما دافع هؤلاء فهو الطعن في السنة وأهلها واعتقادهم.

ثم انتقادات أهل العلم من أهل السنة لأحاديث الصحيحين فهو انتقاد للأسانيد وفي دقائق الصنعة الحديثية بينما وجدنا انتقاد المؤلف كله قائم على المتون وردها بالشبه العقلية سوى حديث المعازف ونقله عن ابن حزم في ذلك.